وزير الدفاع الاسرائيلي، اريئيل شارون، اثناء مناقشة قانون العقوبات وانعكاساته على المناطق المحتلة ــ يهدف تعديل هذا القانون الى توسيع مدلول مصطلح التحريض السياسي ، وكما هي العادة في مناقشات كهذه، ينتقل الجدل فورا الى الوضع في المناطق المحتلة ــ. لقد كانت تعبيرات بيطون حول انطباعاته عن زيارة قام بها الى بلدة بيت ساحور؛ حيث نسف بيت احد المشاركين في الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، من اقسى التعبيرات التي سمعت منذ تأسيس الكنيست، قال بيطون: «... اضافة الى تلك العائلة التي ينتمي اليها ذلك الشاب ابن الأربعة عشر عاما، اخرجت ثلاث عائلات اخرى تسكن في المبنى نفسه، والتهمة الوحيدة لهذه العائلات انها تسكن في المبنى نفسه. واضاف،... عندما تقدّم وزير الدفاع الحالي ليقسم اليمين قاطعته قائلا، انه يوم اسود بالنسبة لشعب اسرائيل. فغضب البعض وقالوا، انها مناسبة احتفالية، فلماذا تسعى لافسادها؟... اما اليوم فهو ليس مناسبة احتفالية، لقد بدأت ترتسم صورة وزير الدفاع امام اعيننا في شكل ادولف هتلر. انه زعيم سياسي نازي يمارس العقاب الجماعي، ويعمّق الكراهية والمرارة بين الفلسطينيين واسرائيل» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٨٩، ١٧ و١٨/١١/١٩٨١، ص ٤).

كما اعلنت حركة شينوي، انها تنظر بقلق عميق الى السياسة الجديدة التي تفرض العقاب الجماعي في المناطق المحتلة والتي يطبّقها وزير الدفاع اريئيل شارون. واعلنت سكرتارية شينوى، ان هذا العقاب الجماعي يلحق الضرر الكبير بمكانة اسرائيل على الصعيدين الداخلي والخارجي ويعزز مكانة اعداء اسرائيل في المناطق المحتلة، كما يلحق الضرر بأبسط المبادىء المرتبطة بسلطة القانون (ر. إ. إ، العدد ٢٤٩٠، ١٨ و١٩/١١/١٩٨١، ص ٥).

الكنيست يمنح الشرعية لسياسة القمع

يوم ١٥/١١/١٩٨١، سادت الكنيست اجواء عاصفة؛ وذلك خلال مناقشته لسياسة الحكومة في المناطق المحتلة. وقد تناولت المناقشة ثلاثة اقتراحات قدّمت على جدول الأعمال من قِبل ثلاثة اعضاء كنيست، كل منهم على حدة؛ وهم شولاميت الوني (راتس ــ معراخ)، ميخائيل بار-زوهار (معراخ) ومئير فيلنر (حداش). وقد تحدث اعضاء المعارضة الثلاثة عن الضرر الذي تسببه سياسة الحكومة في المناطق المحتلة لدولة اسرائيل، وقام رئيس الحكومة بالرد على الاقتراحات الثلاثة بسبب غياب وزير الدفاع شارون. وفي بداية كلامه، اقر بيغن بوجود سياستين في صلب سياسة الحكومة في المناطق المحتلة وهما: منح التسهيلات للسكان وعدم السماح بأي شكل من الأشكال بالحاق الأذى بالمواطنين ــ يهودا او عربا ــ وبجنود الجيش الاسرائيلي (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٩٥، ٢٥ و٢٦/١١/١٩٨١، ص ٥). وتجادل رئيس الحكومة مع المعارضة بصدد تصرّف حكومات المعراخ في المناطق المحتلة، ونسف المنازل في الضفة الغربية. اما بالنسبة لجامعة بيرزيت، فقال: «ستفتح الجامعة اذا ما التزم رئيسها بالحرص على الحؤول دون القاء الحجارة والقنابل اليدوية والزجاجات الحارقة على اي يهودي او عربي. اما اذا انصرف الطلاب الى اعمال الشغب، فسوف تبقى مغلقة، فالطلاب قدموا للدراسة وليس لممارسة القتل» (**المصدر نفسه**).

اما عضو الكنيست، شولاميت الوني، فقد ردت على كلمة بيغن بغضب؛ حيث قالت: «... حقا ان الأشخاص الموجودين في الضفة الغربية ليسوا يهودا ولكنهم من البشر...» واضافت: نحن نطبّق انظمة الطوارىء البريطانية بصورة اشد سواداً بكثير من البريطانيين» (**يديعوت احرونوت**، ٢٦/١١/١٩٨١). اما عضو الكنيست، مئير فيلنر فقد قال: «... انتم تقومون بسجن شعب هنا... انتم تدمرون اسرائيل والشعب في اسرائيل... انتم تقيمون واقعا لن تستطيعوا السيطرة عليه بعد ذلك...» (**المصدر نفسه**). كذلك ندد عضو الكنيست، ميخائيل بار-زوهار، بسياسة نسف البيوت في بيت ساحور قائلا: «... لقد سقطت اسقف المنازل على محتوياتها وباتت العائلات في العراء، وتسارع السكان للتضامن مع العائلات المتضررة وهتفوا بشعارات قومية...» (**المصدر نفسه**).